

دليل الإعلامي لتغطية الانتخابات النيابية

الممارسات الفضلى



2016



تم دعم دليل الإعلام لتغطية الانتخابات النيابية من الشعب الأمريكي ومن خلال المنحة المقدمة من برنامج USAID لدعم مبادرات المجتمع المدني والمنفذ من قبل منظمة صحة الأسرة الدولية FHI 360 وتمويل من الوكالة الأمريكية للتنمية الدولية USAID. ويعتبر هذا المحتوى من مسؤولية مركز حماية وحرية الصحفيين ولا يعكس بالضرورة آراء الوكالة الأمريكية للتنمية الدولية USAID أو آراء الحكومة الأمريكية أو حتى آراء منظمة صحة الأسرة الدولية FHI 360.

دليل الإعلامي لتغطية الانتخابات النيابية

الممارسات الفضلى
انتخابات مجلس النواب الثامن عشر

إعداد

عبدالكريم الوحش

نورالدين الخمايسة

متابعة

هيثم أبو عطية

إشراف ومراجعة

نضال منصور



مركز حماية وحرية الصحفيين

Center for Defending Freedom of Journalists

التصميم والإخراج الفني : **كامل أبو يحيى**
التدقيق اللغوي: **طلال منصور**

جميع الحقوق محفوظة © مركز حماية وحرية الصحفيين

لا يجوز نشر أو تسجيل أو تخزين أو نقل أو نسخ، أي جزء من هذه المطبوعة بأي وسيلة ميكانيكية، أو إلكترونية، أو غيرها، دون الإشارة إلى المصدر.

لا يجوز إعادة نشر أو نسخ أو تسجيل أو تخزين أي جزء من هذه المطبوعة لأغراض تجارية أو غير تجارية دون موافقة مسبقة من مركز حماية وحرية الصحفيين



تمهيد

إن نجاح أي عملية انتخابية نيابية يعتمد على تكامل أدوار الجهات المنخرطة فيها، بدءاً من قرار إجرائها، وحتى الوصول إلى مجلس نيابي يخضع في عمله للرقابة.

ويعتبر الإعلام أهم هذه الأطراف لأن دوره الفاعل والمؤثر يرفع منسوب نزاهة وشفافية العملية الديمقراطية التي تؤثر مخرجاتها بالضرورة في جميع مناحي الحياة، وتسهم في التنمية الاقتصادية ومن ثم عملية الإصلاح برمتها.

كما أن الإعلام لاعب رئيسي في ديمقراطية المجتمع، والتحول به إلى حالة من التسامح والتعددية، ولأجل ذلك تحكم دور الإعلام في الانتخابات ثلاثة محددات هي: الرقابة على العملية واطرافها جميعاً، والإنصاف والنزاهة مع جميع الأطراف (لا يمارس الانحياز)، وتمثيل من لا صوت له.

لكن التحديات التي يواجهها الإعلام في تغطيته للانتخابات كثيرة، أبرزها تشريعي تتمثل بالقوانين العديدة التي تحكم العملية الانتخابية، وإجرائي متعدد ومتشابه ويخضع لمسؤولية جهات متعددة، ومجتمعي يتجسد في كيفية تجاوز ثقافة تبيع مخالفة القانون وتمارس الإقصاء.

كما أن طبيعة الانتخابات تعتبر تحدياً بذاتها لأنها عملية مكونة من مراحل تفرض على المؤسسات الإعلامية بكوادرها الصحفية وقتاً وجهداً ومالاً لتأهيل الإعلاميين للتغطية الصحفية المعمقة التي تسبر غور القضايا المتعلقة بالانتخابات، وتساعد الناس على المشاركة في صنع القرار ورسم مستقبلهم.

إن هذا الدليل خطوة مهمة للإعلاميين والصحفيين ومؤسساتهم، يقدمها مركز حماية وحرية الصحفيين ويعرض فيه أفضل الممارسات والنصائح للتعامل مع المواقف والأحداث التي قد تعترض عملية التغطية الصحفية خلال الانتخابات،

مراعياً ما يفرضه التشريع الأردني، ومحددات واقع المشهد الإعلامي المحلي، لكنه يحاكي تجارب الدول المتقدمة.

ويتتبع الدليل مراحل الدورة الانتخابية، خطوة بخطوة، يطرح فيها مجموعة أسئلة تمثل هادياً ومرشداً حول ما يجب على الصحفي مراقبته، قبل وأثناء وبعد يوم الاقتراع. كما يعرض لبعض الحالات والمواقف في التغطية الصحفية للانتخابات وكيفية التعامل معها، مقدماً مقترحات محددة لاعتماد مدونة سلوك تضمن حياد الصحفيين ونزاهتهم أثناء بحثهم عن الحقيقة.

ولأجل ضمان تلبية الدليل لهذه الاحتياجات، عمد المركز إلى عقد اجتماعين؛ الأول لخبراء متخصصين في قضايا الإعلام والقانون وحقوق الإنسان والمرأة، والثاني لإعلاميين منخرطين في العملية الميدانية لتغطية الانتخابات، فضلاً عن ورشتي عمل تدريبيتين عن التغطية المستقلة للانتخابات النيابية لصحفيين في كل من إربد وعمّان استطلع خلالها أبرز هذه الاحتياجات وأبرز المقترحات الإجرائية للتغطية الإعلامية الأفضل في الانتخابات النيابية المقررة للمجلس الثامن عشر، والمحددة يوم الثلاثاء الموافق 2016\9\20.



الفهرس

أطر البيئة الانتخابية (07)

- فهم الإطار القانوني.
- فهم الإطار السياسي.
- محددات التغطية.
- المعايير الدولية النازمة للانتخابات

الضوابط المهنية للمحتوى الاعلامي (14)

- اللغة.
- النبرة.
- الإنصاف.
- الشمولية.
- الصورة النمطية.
- الأقليات.

غرف الاخبار وتصميم فرق الانتخابات (19)

مراحل تغطية الانتخابات (21)

- مسؤوليات وواجبات الصحفيين
- القواعد الأخلاقية للتغطية

مجتمع الانتخابات (25)

- تحديات التغطية

قبل يوم الاقتراع (27)

- المؤتمرات والبيانات الصحفية
- استطلاعات الرأي
- المناظرات
- الحملات الانتخابية

31 يوم الاقتراع

- الاقتراع
- الفرز
- استطلاعات الناخبين
- معيقات يوم الاقتراع

33 بعد يوم الاقتراع

- إعلان النتائج.
- تداعيات ما بعد النتائج.
- الطعون.

34 قضايا ذات صلة

- أنواع المعلومات الصحفية والعزو والادقتباس.
- الصورة ومحاذيرها.
- المنع من التغطية.
- المصادر الصحفية.
- خصوصية التعامل مع الشباب، النوع الاجتماعي، و ذوي الإعاقة.
- مواقع التواصل الاجتماعي
- أمن الصحفي

45 اختبار الكتابة الجيدة

48 قائمة تحقق أثناء التغطية

49 قائمة المراجع والمصادر





أطر البيئة الانتخابية

فهم الإطار القانوني والسياسي

يتولى الصحفيون رصد ومراقبة اطراف العملية الانتخابية، من أجهزة حكومية وناخبين ومرشحين، وحتى وسائل الإعلام التي لا بد أن تلتزم بالقانون وشرائط التغطية المهنية.

هناك إطاران مهمان لابد أن يطلع عليهما الصحفي قبل المباشرة بالتغطية الانتخابية، هما الإطار القانوني والسياسي.

فهم الإطار القانوني:

يحكم انتخابات مجلس النواب الثامن عشر، قانون الانتخاب رقم (6) لسنة 2016 والتعليمات التنفيذية الصادرة بموجبه.

وتتولى الهيئة المستقلة للانتخاب، بموجب قانونها رقم (11) لسنة 2012، والدستور الأردني بموجب المادة (2/67) إدارة الانتخابات النيابية من أيفها إلى يائها. وهذه هي المرة الثانية التي تتولى فيها الهيئة مهمة إدارة الانتخابات النيابية.

وحدد قانون الانتخاب في المادة (9) نظاماً جديداً للانتخاب تمثل بالقوائم النسبية المفتوحة، وطريقة الترشح والتصويت للمرشحين في القائمة؛ فالانتخاب سيكون لمرشحين ينضوون في قوائم لاتقل عن ثلاثة مرشحين ولا تزيد عن عدد المقاعد المخصصة في الدائرة الانتخابية، تفرز 130 نائباً بدلاً من 150. كذلك قسمت الدوائر الانتخابية بموجب القانون إلى 23 دائرة انتخابية بشكل جديد إذ اعتبرت كل محافظة دائرة باستثناء ثلاث محافظات هي: عمان (خمس دوائر) والزرقاء (دائرتان) وإربد (أربع دوائر)، واعتبرت كل منطقة من مناطق البادية الثلاثة (الجنوب، الوسط، الشمال) دائرة انتخابية لوحدها.

وصدرت بموجب قانون الانتخاب تعليمات تنفيذية خاصة بجداول الناخبين وكيفية إعدادها وعرضها وتقديم طلبات الناخبين للتسجيل في الدوائر، وكيفية تقديم الطعون، وتعليمات خاصة بتشكيل لجان الانتخاب ولجان الفرز والاقتراع في كل دائرة انتخابية ومهام هذه اللجان، ولجان خاصة تتولى تدقيق النتائج الأولية للأصوات التي حصلت عليها كل قائمة، وتدقيق النتائج الأولية لانتخابات الدوائر وإعلان الفائزين، وتحديد أسماء الفائزات بالمقاعد المخصصة للنساء في كل محافظة وكل دائرة من دوائر البدو.

وكذلك صدرت تعليمات اعتماد المراقبين المحليين والمراقبين الدوليين للعملية الانتخابية، فالأولى تتولاها مؤسسات المجتمع المدني، والثانية المنظمات الدولية الحكومية وغير الحكومية.

فهم الإطار السياسي:

شهد قانون الانتخاب الحالي بمجمله قبولاً من الأوساط الحزبية والسياسية والشعبية والشبابية، خصوصاً وأنه خرج من عنق الصوت الواحد، واعتمد نظام القائمة النسبية المفتوحة. لكن ذلك لم يمنع من وجود دعوات محدودة الأثر لمقاطعة الانتخابات على اعتبار أن نتائجها لن تختلف عن سابقتها. وهذه المقاطعة غير مؤطرة حزبياً لكنها ناشطة على مواقع التواصل الاجتماعي وبين فئات الشباب. وهو ما تحاول الحكومة والهيئة المستقلة للانتخاب أن تواجهه برسائل موجهة لفئات المجتمع تحضهم فيها على المشاركة.

ورغم هذا القبول، إلا أن حجم التوقعات من هذه الانتخابات محكوم بشروط منها ضرورة كف يد الأجهزة الرسمية عن التدخل في مجريات ونتائج الانتخابات، وفتح الباب لمراقبة الانتخابات مراقبة حقيقية وليست شكلية، ابتداءً من جداول الناخبين وانتهاءً بتجميع نتائج الفرز وإعلان النتائج، وكذلك العمل على تشكيل قوائم تخرج من عباءة الاعتبارات العشائرية والمناطقية والمحاصصة إلى البرامجية التي تؤدي إلى خلق كتل أو ائتلافات نيابية تسهم في تشكيل حكومة برلمانية.

وباستثناء حزب جبهة العمل الإسلامي الذي يملك قواعد مؤطرة حزبياً، تظل التحركات في الدوائر الانتخابية لتشكيل القوائم تعتمد في غالبيتها على بعدين عشائري ومناطقي رغم أن عدد الأحزاب المرخصة 50 حزباً حتى تاريخه، لذلك واجهت عملية تشكيل هذه القوائم صعوبة فرضها توقع أن لا تفوز القائمة إلا بمقعد واحد، فكان البحث في داخل القائمة عن المرشح الأوفر حظاً.

محددات التغطية:

ولهذا وبموجب النظام الانتخابي الجديد (القائمة النسبية المفتوحة) وفي ظل الإطارين القانوني والسياسي السابقين، صارت عملية رصد مجريات العملية الانتخابية من قبل الصحفيين محكومة بمحددات منها:

- أن لا يتجاهل الصحفي أهمية الإلمام بالتشريعات التي تحكم العملية الانتخابية، فالدقة وتجنب الأخطاء ضرورية، فمثلاً من الخطأ أن يقول الصحفي أن (لجان الفرز والاقتراع هي التي تتولى إدارة العملية الانتخابية في الدائرة)، والصواب (لجان الانتخاب) كما هي محددة في التعليمات الخاصة بتشكيل لجان الانتخاب.
- أن الأطر السياسي يكشف تبايناً في المواقف من الانتخابات، والتشريع يلزم الصحفي أن يتيح مساحات متساوية لهذه المواقف وحججها في المادة الإعلامية، وكنتيجة لذلك لابد أن يتيح الصحفي للقوائم عرض برامجها وأفكارها في التقارير الصحفية، عبر وحدة الموضوع.



- يجب أن يتضمن التقرير الصحفي آراء الناخبين حيال الأفكار التي تروج لها القوائم، وموقفهم منها، لضمان الشمولية في التغطية.
- التخطيط: فأى كتابة جيدة لابد أن تسبقها عملية تخطيط جيدة. والانتخابات تعتبر من أكثر الأحداث التي تحتاج لتخطيط مسبق ومحدد الأدوار والخطوات نظراً لتعقيدات عملية الانتخابات.

وهذا يستلزم من الصحفي:



المعايير الدولية النازمة للانتخابات

إن أي انتخابات ديمقراطية لابد أن تمثل إرادة الناخبين وأن تكون «حرة ونزيهة»، ولكن ماذا يقصد من هذا؟ إن المعايير الدولية التي وضعتها العهود والمواثيق الدولية، وفي مقدمتها الإعلان العالمي لحقوق الإنسان، تحدد الأسس التي يجري تقييم الانتخابات في بلد ما على أنها «حرة ونزيهة» وتمثل إرادة الناخبين.

وفي الواقع، فإن المعايير الدولية للانتخابات تمثل مجموعة المبادئ التي تشكل فهما مشتركا لما يجب ان تكون عليه الانتخابات الديمقراطية. ووردت أبرز مصادر هذه المعايير في المواثيق والمعاهدات الدولية، على النحو التالي:

الإعلان العالمي لحقوق الإنسان (1948)

المادة 21

01 لكل فرد الحق في الاشتراك في إدارة الشؤون العامة لبلاده إما مباشرة وإما بواسطة ممثلين يختارون اختياراً حراً.

02 لكل شخص نفس الحق الذي لغيره في تقلد الوظائف العامة في البلاد.

03 إن إرادة الشعب هي مصدر سلطة الحكومة، ويعبر عن هذه الإرادة بانتخابات نزيهة دورية تجري على أساس الاقتراع السري وعلى قدم المساواة بين الجميع أو حسب أي إجراء مماثل يضمن حرية التصويت.

العهد الدولي للحقوق المدنية والسياسية (1966)

المادة 25

يكون لكل مواطن، دون أي وجه من وجوه التمييز المذكور في المادة 2، الحقوق

التالية، التي يجب أن تتاح له فرصة التمتع بها دون قيود غير معقولة:

(أ) أن يشارك في إدارة الشؤون العامة، إما مباشرة وإما بواسطة ممثلين يختارون في حرية،

(ب) أن يَنتخب ويُنتخب، في انتخابات نزيهة تجري دوريا بالاقتراع العام وعلى قدم المساواة بين الناخبين وبالتصويت السري، تضمن التعبير الحر عن إرادة الناخبين،

(ج) أن تتاح له، على قدم المساواة عموماً مع سواه، فرصة تقلد الوظائف العامة في بلده



أما بقية المعايير فوردت في:

- الاتفاقية الدولية للقضاء على جميع أشكال التمييز العنصري (1969)
- اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة (1981)
- الاتفاقية الدولية لحماية حقوق جميع العمال المهاجرين وأفراد أسرهم (2003)
- اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد (2005)
- اتفاقية حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة (2008)



نورد هنا أبرز هذه المعايير وما تم من إجراء أو إجراءات اتخذتها أو أعلنت عنها الهيئة المستقلة للانتخاب، والتي تصلح أن تعتمد كمعايير لمراقبة وتقييم الدورة الانتخابية في التغطية الصحفية:

الإجراءات/ات

المعيار

الانتخاب لمن بلغ الثامنة عشر وهم مواليد 1999/6/22 وما سبق، والتسجيل على أساس الرقم الوطني. وتعتمد الجداول النهائية للانتخابات التي أجريت 2013/1/23 مع إضافات حددتها تعليمات إعداد جداول الناخبين. وسمح بإدراج المستخدم المدني من الجيش والأجهزة الأمنية ضمن جداول الانتخاب. منح الشركس والشيشان والمسيحيون حق الانتقال إلى دائرة فيها مقعد يمثلهم.



تسجيل
الناخبين

لا قيد عليه سوى الشروط التي يحددها القانون ولم يجر عليها أي تغيير. مع حرمان أبناء البادية من الترشح في أي دائرة أخرى غير دوائر البادية وفي المقابل يكرم المقيمون في البادية من غير أبناء العشائر المحددة بالقانون من الترشح في هذه الدوائر. كما منحت المرأة كوتا رفعت لـ 15 مقعداً مع الاحتفاظ بحقها بالترشح تنافساً. واشترط الشركس والشيشان والمسيحيين الترشح ضمن قوائم.



الترشح

حددت الهيئة سقفاً مالياً للحملة الانتخابية، وسمحت للكتل والأحزاب التي ترغب بالترشح للانتخابات جمع الأموال شريطة أن تكشف مصدرها. وحددت الهيئة بموجب تعليماتها التنفيذية الجديدة سقف الإنفاق على الدعاية الانتخابية بخمسة دنانير على كل ناخب في دوائر المدن الكبيرة وثلاثة دنانير في بقية الدوائر.



حرية التعبير
والتجمع
(الحملة
الانتخابية)

من المقرر وضع شاشات داخل كل غرفة اقتراع وفرز بحيث يظهر اسم وصورة الناخب أمام لجنة الاقتراع وأمام المراقبين بنفس الوقت.



التصويت

أعلنت الهيئة عن طريقة الاعتراض على جداول الناخبين، والطعون لدى محكمة البداية والمدد الزمنية، كما أنها أعلنت عن تسلمها لاعتراضات في هذا الصدد. كذلك حددت طريقة الاعتراض على قرار رفض الترشح ومنحته لمفوض القائمة ولطالب الترشح وللناخب ونصت على مجانية الاستدعاءات والاعتراضات والطعون.



حل
الخلافات
الانتخابية
(الطعون)



الإجراءات/عات

ستخصص الهيئة 12 مركزاً للصم و/أو البكم في جميع محافظات المملكة للاقتراع، إضافة لتخصيص مركز لفاقدي البصر. وطلب من ذوي الإعاقة الراغبين بالتصويت من خلال هذه المراكز إدراج اسمائهم ضمن كشوفات الناخبين بها.



مشاركة
الأشخاص
ذوي
الإعاقة

القائمة النسبية المفتوحة، حيث يختار الناخب من يريد من المترشحين في القائمة الواحدة. وغير ملزم بالترتيب الرقمي داخل القائمة الواحدة، علماً أن الترتيب على الأحرف الهجائية وليست الأبجدية. علماً أن الحد الأدنى للقائمة ثلاثة مقاعد والحد الأعلى لا يتجاوز عدد المقاعد في الدائرة. ومرشحة الكوتا النسائية تملك حق الترشح ضمن القائمة دون أن تؤثر على الحد الأعلى. وحسب النظام الانتخابي يقترح الناخب للقائمة ولمرشح من داخل القائمة نفسها، على أن يفوز من يحصل على أعلى الأصوات.



النظام
الانتخابي

لا تعقد بشكل دوري، حيث حل المجلس غير مرة قبل المجلس السابع عشر الأخير. ورغم أن الدستور حدد عمر المجلس بأربع سنوات شمسية تبدأ من إعلان نتائج الانتخاب العام، لكنها هذه المرة جرى حل مجلس النواب 17 بعد إنهائه أربع دورات عادية.



دورية
الانتخابات

تتيح الهيئة للمراقبين المحليين ممثلين بالمجتمع المدني المراقبة على الانتخابات وأيضاً المراقبين الدوليين ممثلين بالمنظمات الحكومية وغير الحكومية لكن ضمن تعليمات تحدد الشروط التي يجب الالتزام بها ومدونة سلوك للبعثات الدولية.



المراقبون

الضوابط المهنية للمحتوى الاعلامي

إن محتوى الرسالة الإعلامية في الانتخابات على درجة عالية من الحساسية يفرض على الصحفي الالتزام ببعض الشروط لضمان جودته وتحقيقه الأثر المطلوب لدى المتلقي.

اللغة:

إذا لم تكن اللغة واضحة، نتج الالتباس في الرسالة وقاد لسوء الفهم ولم يحقق التغيير المنشود لدى المتلقي، وربما تسبب في مقاضاة الصحفي، لذلك :



- تجنب اللغة المخادعة والكتابة المخادعة، التي تحتل التأويل خصوصاً السلبي منه، كأن تقول أن (المرشح الفلاني أو القائمة الانتخابية (X) منقطعة الوصف).

- اللغة يجب أن تكون جديدة ومحددة تعتمد الأرقام والحقائق، (يفضل الابتعاد عن مفردات مثل: حصدت، اكتسحت، ... إلخ)، واستخدام مفردات مثل: تقدمت، حصلت، حازت ... إلخ).



- اشرح كل العبارات الاصطلاحية لأن عدم تفسير مداليل العبارات الاصطلاحية، على غرار مصطلح (المعزل، والذي يعني المكان المخصص للتصويت) هو نقطة ضعف في المادة الصحفية.



- تجنب الصفات وخصوصاً (الأحكام القيمة) التي تستخدم لوصف الأفراد والأحداث، كأن تقول أن (المنطقة (X) في الدائرة الانتخابية من المناطق الخارجة عن سيطرة القانون، في إشارة إلى أن سكان هذه المنطقة لا يملكون حق الاشتراك في الانتخابات)، أو أن (القائمة تضم مرشحي براشوت)، والأفضل أن تعرض للحدث كما هو وتترك للمتلقي تكوين الانطباع.



- لا تبالغ بغرض الإثارة، لأنها تتضمن حكم قيمي. ومن الإثارة المرفوضة كأن تقول (آلاف الناخبين في الدائرة الانتخابية يعتصمون أمام الهيئة)، وهنا يفضل اللجوء للأرقام التقريبية عبر مسح يجريه الصحفي في الميدان.



النبرة:

وتعني موقف الكاتب الذي يظهر في المحتوى من خلال المفردات، والصفات التي يطلقها الصحفي على الأفراد والأحداث وحتى طريقة عرض المعلومات أو استخدام الصور أو مكان النشر المتكرر.

ومثال ذلك أن يفرد الصحفي مساحات لقائمة انتخابية في إحدى الدوائر، متجاهلاً القوائم الأخرى أو يعرض لها في ذيل التقرير الصحفي، ويبدأ مادته الصحفية بالتالي (إن القائمة

الانتخابية (X) تنصدر المشهد الانتخابي وصارت ضامنة للفوز خصوصاً وأن مرشحها من الوزن السياسي والمالي الذي لا ينافسه آخر في القوائم الأخرى).

إن النبرة في المادة الصحفية، تنتفي مع الحياد المطالب به الاعلامي وضرورة التركيز على الصورة الشمولية للأحداث ونقل الحقيقة، وإنها امر ينتفي مع الشفافية التي يجب أن تركز عليها التغطية الإعلامية للانتخابات.

الإنصاف:

تتكون قيمة الإنصاف من جزأين مهمين وهما الموضوعية والحياد، وكلاهما يشكلان تعريفاً للإنصاف⁽¹⁾، فالموضوعية أن لاتقحم رأيك الشخصي أو موقفك على القصة وأحداثها. أما الحياد ومرادفها النزاهة تعني أن لا تنحاز لطرف في القصة وتعرض لجميع الأطراف والمواقف بعدالة وتساوي.

يعد الإنصاف بجزأيه من أهم متطلبات الكتابة المهنية في تغطية الانتخابات، وتطالب المؤسسات الإعلامية والصحفيين بضمان توفره.



الحياد



الموضوعية

نورد اختبارا بسيطا على مستويين لضمان قيمة الإنصاف في تغطية الانتخابات:
- **الاول: على مستوى المؤسسات الاعلامية:**

- ✓ هل تؤثر الاعلانات المدفوعة من المرشحين او القوائم على السياسة التحريرية،
كتحديد مساحة ومكان وعدد مرات النشر؟
- ✓ هل اخبار القوائم او المرشحين متساوية؟
- ✓ هل مكان النشر سواء على الصفحة الاولى أو مقدمة النشرة متاح للجميع؟
- ✓ هل نوع التغطية (خبر، تقارير، مقابلات) متاح لجميع المرشحين؟
- ✓ هل تتخذ المؤسسة الاعلامية خطوات حثيثة للفصل بين المادة الاعلامية والاعلانية؟
وماهي؟
- ✓ هل مجلس التحرير مطلع على السياسة التحريرية في تغطية الانتخابات؟، وهل له
سلطة في التغيير؟.

- **الثاني على مستوى الصحفيين:**

- ✓ هل يعتمد الصحفي على ذات المصادر (مرشحين او قوائم) وبشكل متكرر؟، ولماذا؟
- ✓ من أغفل الصحفي في تغطيته من أطراف كان يجب ان يشملها في تقريره؟ ولماذا؟
- ✓ هل تكرر استخدام ذات الصورة للمرشح او الحعاية الانتخابية لذات القائمة؟، ولماذا؟.
- ✓ هل المساحات متساوية لجميع الاطراف في التقرير الصحفي؟.

الشمولية:

إن ضمان قيمة الإنصاف في التغطية الانتخابية، تتطلب بالضرورة الشمولية التي تفرض على الصحفي الإحاطة الكاملة بالقضايا والأحداث والأطراف والمواقف، لذلك الشمولية تحتّم على الصحفي:

- تتبع الخبر من نشأته حتى نهايته، والبحث عن العناصر المكملّة له، سواء





عن طريق المصادر الأصلية أو الثانوية، وعدم تجاهل عنصر الخلفيات والسياق التاريخي للأحداث الذي يزيل الغموض في القصة ويضمن تسلسلها المنطقي. فمثلاً الكتابة عن (قيود جديدة على ترشح المرأة في قانون الانتخاب)، تتطلب :

- 01 عرض لهذه القيود ومصدرها ومبررات الهيئة المستقلة أو المدافعين عنها.
- 02 عرض مواقف مرشحات للانتخابات، معارضة أم مؤيدة، ومبرراتها.
- 03 عرض مواقف مرشحين وقوائم من الرجال حيال هذه الإجراءات والمبررات.
- 04 عرض مواقف ناخبين من هذه الإجراءات والمبررات.
- 05 عرض مواقف المنظمات النسائية أو الناشطات ومبرراتها، وما هي الخطوات المناهضة لهذه الاجراءات.
- 06 عرض موقف نشطاء وخبراء حقوق الإنسان الذين يبنون المعايير الدولية الناظمة للانتخابات ومدى توافق أو تعارض هذه الإجراءات.
- 07 عرض موقف منظمات المجتمع المدني، وتحديدًا الناشطة في مجال الانتخابات.
- 08 عرض السياق التاريخي لهذه الإجراءات، وهل سبقها إجراءات مماثلة؟ والمواقف حيالها في ذلك الوقت، ومصيرها هل ظلت أم زالت.

الصورة النمطية:

قد تقود الكتابة إلى تعميم بعض الصفات والملامح غير المرغوبة أو السلبية على الجماعات، والتي تصبح أساساً للحكم على الأفراد في هذه الجماعات ومن ثم تصبح مؤذية. ومن الأمثلة على ذلك (إن سكان المحافظات يحذون العشائرية ويجهلون قيمة البرامجية في تشكيل القوائم الانتخابية).

هذه الصورة النمطية طريقة كسولة وغير صحيحة في الصحافة، وحتى لو كانت صحيحة، تجنبها وقدمها كآراء معزوة لمصادرها وليس حقائق. في الانتخابات قد تكثر هذه الصور النمطية، التي تفرض على الصحفي:





• أن يكون حساساً لما يكتب ولما يستخدمه من صور.



• اخضاع المعلومات لحكم الذائقة وفق المعايير السائدة في مجتمعه، فأى مجتمع تحكمه قيم وعادات لا بد للصحفي أن يراعي السائد منها، ويحاول أن يتوقع ردود الفعل عما يكتب أو ينشر.



• يتجنب التهويل ويكون ملتزماً بالحقائق المدعمة بالوثائق.

الأقليات:

تختلف الأقليات في مجتمعك عن الأكثرية من حيث الاهتمامات بسبب الدين أو اللغة أو العرق، وهؤلاء يتطلبون نوعاً مختلفاً من الأخبار أو التطرق لقضايا تلامس تلك الاهتمامات.

عليك كصحفي تغطي الانتخابات أن تضع في اعتبارك أن تزود الأقليات المخصص لهم مقاعد في مجلس النواب بأخبار تتعلق بمصالحهم واهتماماتهم وقضاياهم، باعتبارهم ناخبين وحتى تتمكن من بناء روابط بينهم وبين المجموعات الأخرى في المجتمع:



• عليك أن تتجنب الأحكام المسبقة، والزعم بـ«أنهم مثل الأغلبية في مجتمعك» وأفضل طريقة لفهم الأقليات هو باتباع أسلوب الاستطلاعات لتحديد ملامح هذه الأقليات، واهتماماتهم ومشاكلهم.



• يجب عليك أن توزان بين مصالحهم ومصالح الأغلبية في المجتمع.



• عليك أيضاً أن تحذر في حال وجود خلافات في الموقف من قضية ما في تلك الأقلية أو خارجها لدى الأغلبية، لذلك يجب عليك أن تعرض لجميع الأطراف في القصة بطريقة متوازنة ونزيهة وتترك الحكم لجمهورك (راجع الإنصاف).



• عليك أن تتجنب الاعتماد على مصدر واحد أو ذات المصادر مراراً وتكراراً في تقاريرك الإخبارية المتعلقة بالأقليات، خصوصاً وأن البحث عن مصادر جديدة يجعلك قادراً على الوصول إلى الشمولية في التغطية.



غرف الأخبار وتصميم فرق الانتخابات

إن غرف الأخبار في وسائل الإعلام بمثابة عقل يضمن التخطيط الناجح للمنتج اليومي. وهذه الغرف تتكون من رئيس التحرير وممثلين عن أقسام التحرير في المؤسسة الإعلامية (مندوبين، ومحررين، ومصورين، وإخراج صحفي)، وتتولى مهام:



- تقييم الإصدار اليومي ونشرات الأخبار ونقاط الضعف والقوة فيه مقارنة مع الوسائل الإعلامية المنافسة.
- حصر قصص العدد القادم والنشرات القادمة والمكلفين بالتنفيذ ومكان وموقع النشر، ووقت البث ومحاولة تذليل العقبات في حال وجودها.

تخصص وسائل الإعلام عادة في الانتخابات فرقاً لتغطية شؤون الانتخابات تتكون من صحفيين يعاد تشكيلهم وتفرغهم من العمل اليومي المعتاد وتكليفهم بالعمل الجديد وهو تغطية الانتخابات.

يفضل أن تكون غرف الأخبار هذه خلال تغطية الانتخابات بهدف:

- ضمان عملية رصد ناجحة وشاملة لإجراءات الانتخابات.
- كذلك ضمان عملية سلسلة من الانتاجية بين الصحفيين في المؤسسة الواحدة دون معوقات كالصلاحيات وغيرها.
- ضمان تقليل الخطأ في التغطية وتحديد نظام للمساءلة.

وأن تتكون من:

01 مدير يكلف بإدارة هذا الفريق ويمثله في غرفة الأخبار.

02 مندوبين صحفيين خبراء في العمل الميداني، وممن يتمتعون بخبرات التغطية.

03 مصورين صحفيين.

مصممو انفوجراف ومخرجون.

04

محررو ومعدو برامج.

05

يضاف إلى هؤلاء صحفيون خبراء في الكتابة والإعداد الإعلامي سواء عبر مقالات أو برامج حوارية.

06

يفضل وجود خبير قانوني، عادة المستشار القانوني للمؤسسة الإعلامية، لتقديم مراجعة قانونية أو حل أي جدل قانوني في حال ظهوره حول التغطية اليومية.

07

غرف الأخبار المندمجة:

بحكم دخول الإعلام الجديد التفاعلي على المشهد وسطوته التي فرضها بحيث أضحى المواطن جزءاً من عملية رصد الأحداث وتغطيتها، تطورت غرف الأخبار في وسائل الإعلام من شكلها التقليدي إلى شكل جديد يسمى «غرف الأخبار المندمجة» وتلعب المواقع الإخبارية الالكترونية، سواء القائمة بذاتها أو التابعة لمؤسسات إعلامية كبرى، ومواقع التواصل الاجتماعي دوراً مهماً فيها.

في هذه الغرف هناك عناصر أو كوادر جديدة دخلت إلى غرف الأخبار التقليدية وهم بحسب رئيس تحرير صحيفة «كلارين»⁽²⁾ الإسبانية وموقعها الإخباري: رئيس الموقع الإلكتروني ومحررو الموقع الإلكتروني، وصحفيو الفيديو، وراصدو مواقع التواصل الاجتماعي.

ونظراً لطبيعة هذه الغرف التي تدمج بين النشر/البث التقليدي والإلكتروني، فإنها تستوجب:

- دراسة كل خبر/مادة صحفية وتحديد موقع نشرها/بثها، سواء كان بالشكل التقليدي، أو الإلكتروني. ويمكن اعتماد الشكليين معاً مع مراعاة الفروقات بينهما من حيث طبيعة الوسيلة نفسها.

- في النشر الإلكتروني فإن عامل السرعة أكبر خطر على الدقة، لذلك تحقق قبل النشر.

- لا تجعل ما ينشره الآخرون مبرراً للنشر عندك، تحقق بالاعتماد على مصادر الخاصة.

- راعي أن مواعيد النشر فيما يتعلق بالمواقع الإلكترونية والإذاعات ومحطات التلفزة مفتوحة 24 ساعة.





- حدد مواعيد موزعة على فترات تغطي كل ساعات اليوم لنشر/بث التحديثات أولاً بأول.
- في الأخبار العاجلة ذات الطبيعة الواحدة، احرص على إعداد مادة صحفية تجمع كل الأحداث والتطورات، ولا تتوقف عند نشر الأخبار العاجلة فقط، بل أدخل التحديثات للمادة أولاً بأول. (مثال: سماع دوي رصاص في مركز اقتراع x. هذا الخبر العاجل، بعد التحقق منه قم بنشره/بثه، ثم أبدأ بإعداد مادة متكاملة، في أثناء إعداد المادة قد تنشر عواجل أخرى حولها، وعند انتهائك من إعدادها قم بنشرها ثم أدخل التحديثات اللازمة عليها أولاً بأول، ولا تنسى إلغاء العواجل).
- راعي أن التعليقات المنشورة على الموقع الإلكتروني تخضع لمعايير مؤسستك الإعلامية، والضوابط التشريعية، فاحذر مما تنشر.

مراحل تغطية الانتخابات

لا تختلف تغطية الانتخابات عن سواها من التغطيات الصحفية، فيما يتعلق بضرورة الالتزام بمعايير الدقة والنزاهة. على أن طبيعة الانتخابات البرلمانية تفرض جملة واسعة من التحديات التي على الصحفيين مواجهتها، بما يملكون من أدوات مهنية، تؤهلهم للتعاطي مع الانتخابات بكفاءة واقتدار، وذلك باعتبار أن الانتخابات اختبار حقيقي لدرجة حياد ومصداقية الصحفي وبالتالي قدرته على كسب ثقة الجمهور.

ويمكن النظر لتغطية الانتخابات النيابية على أنها امتحان حقيقي لمهنية الصحفيين، فهي تضع كافة المعايير الأخلاقية المتعلقة بعملهم على المحك: وتشمل تلك المعايير ثلاث فئات رئيسية، وهي:

01 البحث عن الحقيقة ونشرها كاملة وبصورة متوازنة؛ وعناصرها: الدقة، العدالة، الموضوعية والتجرد.

02 الاستقلالية؛ وتتحقق عبر: الوقوف على مسافة واحدة من جميع القوائم والمرشحين، ورفض أي مقابل مادي أو معنوي، وعدم الخضوع لأي تهديد.

03 التقليل من الضرر؛ من خلال: التزام المصلحة العامة المتمثلة في أهمية الانتخابات والتركيز على تطلعات الناخبين. تجنب خطاب الكراهية عبر الامتناع عن استخدام مفردات تلحق وصمة بفضة من الناخبين أو المترشحين (وبالأخص عند الحديث عن الكوتا بمختلف أنواعها). التعريف بالهوية الصحفية عند إجراء المقابلات من مرشحين وناخبين وممثلين عن الهيئة المستقلة للانتخاب، أو الحكومة.

• يتوجب ملاحظة أن الحياض عنصر حساس جداً، يقتضي الانتباه حتى للمفردات، إذ أن استخدام أوصاف مثل: مهرجان «ضخم» أو حضور «قليل، أو ضئيل»، أو حتى مهرجان «شعبي»... إلخ، يخل بأسس الموضوعية، وبالتالي يظهر انحيازاً لدى الصحفي حتى لو لم يكن مقصوداً. وهو أيضاً حساس جداً حتى للصور (انظر باب محاذير الصورة).

مسؤوليات وواجبات الصحفيين (3):

ولئن الانتخابات البرلمانية تشكل منعطفاً بالغ الحساسية، يسعى هذا الدليل إلى مساعدة الصحفيين على تبني نهج يعتمد المعايير المهنية لتحقيق دور الإعلام في الانتخابات بأفضل صورة ممكنة. ولهذه الغاية، يتناول الدليل الانتخابات عبر مراحل ثلاث؛ قبل وأثناء، وبعد يوم الاقتراع.

في كل تلك المراحل؛ يفترض أن ينحاز الإعلام للحقيقة، وأن يكون صوتاً للناخبين فقط، وبصرف النظر عن موقفهم: مؤيدين، معارضين، أو مقاطعين للعملية الانتخابية؛ فالإعلاميون والصحفيون هم مراقبون لكافة مراحل العملية الانتخابية ولسائر عناصر المجتمع الانتخابي من ناخبين ومرشحين والهيئة المستقلة للانتخاب والحكومة وجميع الأجهزة الأخرى المعنية بالانتخابات ولذلك يقومون بالأدوار التالية:

- عين الناخبين في لجان الاقتراع والفرز يرصدون أي تعدي على حقوقهم.
- يقدمون معلومات صحيحة غير منحازة بشأن المرشحين والعملية الانتخابية والبيئة التشريعية المنظمة لها لمساعدة الناخبين على اتخاذ قرارهم التصويتي.
- يرصدون وصول كافة الأصوات بصورة صحيحة للصندوق الانتخابي المطابق للمواصفات دون تلاعب، وأنها انعكست في كشوف النتائج دون تحريف أو تزوير.
- رصد أي انتهاكات يقوم بها أي عنصر في مجتمع الانتخابات.

وللقيام بجميع هذه الأدوار، وما يتصل بها من تشعبات متعددة وواسعة، يعمل الصحفيون الإعلاميون على تهيئة أنفسهم عبر:

- الإلمام الكامل بقانون الانتخاب، وبكافة التشريعات والأنظمة القانونية، ذات العلاقة. وأيضاً بسائر الجهات المعنية بإجراء الانتخابات وأدوار كل منها.
- الإلمام بالقواعد والمعايير التي تستند عليها الانتخابات، والتوجهات العامة التي تعتمدها الهيئات المستقلة، والمنظمات الدولية المعنية بمراقبة الانتخابات.



• الحصول على قاعدة بيانات كاملة ومحدثة، تشمل تقسيم الدوائر الانتخابية، عدد الناخبين في كل منها، عدد المقاعد المخصصة لها (التنافس، الكوتا ونوعها).

• ينصح الصحفيون والإعلاميون عادة بتحري كافة عناصر مجتمع الانتخابات التي تشمل الناخبين والمرشحين وإجراءات العملية الانتخابية ذاتها، والتي تشكل بمجموعها سياقاً كاملاً للعملية الانتخابية برمتها. على أن عليهم أيضاً التعرف على ماذا تعني «انتخابات حرة ونزيهة»؛ فالديمقراطية، بحسب الصحيفة والمحررة المستقلة ليزا شنيلينكر، «لا تنحصر فقط في كون الأغلبية تقرر باسم أمة بأكملها عن طريق التصويت، بل إن الأمر يتعلق بمدى نزاهة القواعد نفسها»، إذ أن كل ما شأنه أن يحول دون قيام انتخابات حرة ونزيهة يستحق أن يصبح موضوع التغطية الإعلامية. (راجع جدول إجراءات الهيئة المستقلة في تطبيق المعايير الدولية النازمة للانتخابات).

قواعد التغطية:

من الضروري جداً في مرحلة ما قبل الانتخابات، أن يعتمد الصحفيون مدونات سلوك يعدونها إما بأنفسهم أو من خلال غرف الأخبار في مؤسساتهم أو من خلال مؤسسات نقابية ومجتمع مدني، تتضمن قواعد أساسية يلتزمون بها، وتساعدهم على تجاوز ما يعترضهم أثناء تغطية الانتخابات من مطبات ومعوقات، قد تشوب عملهم، ما يؤثر على حيادهم ويضر بمصداقيتهم، ومن تلك القواعد (4):



اعتماد سياسات
نشر/بث واضحة



الالتزام بالدقة،
الحياد، النزاهة
والموضوعية.



الالتزام
بالحقيقة كاملة
غير منقوصة



تجنب تعارض
المصالح عدم قبول
الهدايا والعطايا



تجنب التحريض
والتركيز على شرح
البرامج الانتخابية.



كشف
الانتهاكات
أينما وجدت

سياسات النشر/البث الواضحة تضمن:



التفريق بوضوح يمكّن الجمهور من التمييز بين رأي الصحفي نفسه، وبين الخبر الموضوعي. (يمكن اعتماد إطار خاص لمقالات الرأي، أو ذكر ذلك بصورة مباشرة)



التفريق بوضوح يمكّن الجمهور من التمييز بين المادة الإعلانية الدعائية (مدفوعة الثمن)، وبين المادة الصحفية المهنية. (يمكن استخدام رمز أو علامة محددة للإعلانات أو حتى كتابة عبارة: مادة إعلانية على المواد المدفوعة الثمن).



منح مساحات/ فترات زمنية، متساوية لكافة القوائم/ المرشحين للتعبير عن مواقفهم تجاه القضية محور التغطية.



توعية المجتمع بكافة مراحل عملية الانتخابات، وتثقيفه بأهميتها.





مجتمع الانتخابات:

وتشمل عناصر مجتمع الانتخابات، كافة أطراف العملية الانتخابية، من ناخبين ومرشحين، والهيئة المستقلة للانتخاب، وباقي الجهات المعنية بإجرائها، ولضمان قيام الصحفيين بدورهم في الرصد والتغطية والرقابة على سائر تلك العناصر يفضل أن يسألوا:

- ✓ هل كل من يحق له الاقتراع مسجل بالفعل في قوائم الناخبين؟ وهل تؤثر على الإقبال من عدمه للحصول عليها؟ هل إجراءات الهيئة المستقلة للانتخاب والجهات الأخرى ذات العلاقة (دائرة الأحوال المدنية) مطابقة للقانون وأنظمتها؟
- ✓ هل تعرض الهيئة المستقلة للانتخاب جداول الناخبين بصورة تمكنهم جميعاً من التحقق من اسمائهم ودوائهم الانتخابية؟ هل إجراءات الطعن والاعتراض متاحة للجميع وبصورة ميسرة؟
- ✓ ما التغييرات التي طرأت على المسجلين في الدوائر الانتخابية؟ ولماذا؟ هل إجراءات نقل أسماء الناخبين من دائرة إلى أخرى متاحة وميسرة ومطابقة للقانون وأنظمتها؟
- ✓ هل يدلي جميع الناخبين بأصواتهم بحرية، ودون تدخل أو تأثير على قناعاتهم، بمن فيهم المدنيين العاملين في الأجهزة الأمنية الذين أتاح لهم القانون الجديد المشاركة في الانتخابات؟
- ✓ هل هناك قيود على الترشح للانتخابات؟ هل يستطيع كل من ينطبق عليه القانون ترشيح نفسه؟ هل يتيح القانون لجميع الأطياف والأحزاب الترشح؟ هل هناك عراقيل إجرائية أمام المعارضة في الترشح؟
- ✓ هل تلتزم الهيئة بالمواعيد المعلنة لإجراءات العملية الانتخابية؟ هل يلتزم المرشحون بشروط الدعاية الانتخابية وموعد الصمت الانتخابي؟
- ✓ هل توفر الأجهزة الأمنية الحماية اللازمة لكافة مرافق العملية الانتخابية؟ هل توفر الحماية لكافة القوائم والأحزاب المتنافسة وسائر النشاطات الانتخابية التي تقيمها على قدم المساواة؟

هل يتاح للجهات المحلية والدولية المعنية بمراقبة الانتخابات العمل بحرية دون قيود أو عراقيل؟ هل يحق لمندوبيها الاطلاع على سير العملية الانتخابية والتواجد بحرية في كافة مرافقها؟

هل يتاح لمندوبي المرشحين/القوائم الانتخابية القيام بأدوارهم القانونية بحرية ونزاهة ومساواة بين الجميع؟

هل تجري عملية فرز الأصوات وتجميعها بشفافية تتيح للجهات والأطراف المعنية الاطلاع عليها أولا بأول (أثناء العد، الجمع)؟

هل استبدال تواجد مندوبي جهات مراقبة الانتخابات ومندوبي المرشحين داخل مراكز الفرز، بكاميرات تتيح لهم مراقبة العملية عن بعد، أثر سلبي/إيجابا على أدائهم؟

تحديات التغطية:

تبرز تحديات ومعوقات عديدة، تواجه الصحفي خلال عمله على تغطية الانتخابات، فيما يلي، قائمة بأهم ما يمكن أن يعترض طريقه:



معوقات إدارية

وتشمل:- تحديد مواقع غير ملائمة لمراكز الاقتراع.
-مواقع اقتراع غير صديقة للأشخاص ذوي الإعاقة.
-عدم توفر حماية أمنية كافية.



شراء الأصوات

ظاهرة قديمة مستمرة، تتمثل في قيام مرشح/ قائمة بتقديم إغراءات مادية ومعنوية لكتل تصويتية، مقابل التصويت لصالحهم بالانتخابات. كما تشمل الوجود بمشاريع تنمية عشية الانتخابات.



شراء المرشحين

قد يعتمد مرشحون أقوياء إلى إغراء آخرين (يملكون «خزان أصوات» لكنه لا يؤهلهم للفوز بالانتخابات) بالمال، من أجل الانضمام إلى قوائمهم.



استعصاء تشكيل القوائم

واجه مرشحون صعوبة في تشكيل القوائم بسبب نظام (القائمة النسبية المفتوحة) والذي في حال حصول القائمة على مقعد نيابي، فإن المرشح الذي يحصل على أعلى الأصوات فيها سيحتل به، ما أضر الإعلان عن القوائم.



قبل يوم الاقتراع

وفي هذه المرحلة، يبرز تحدي النزاهة وعدم الانحياز، كأبرز إشكالية تواجه الإعلاميين والصحفيين، خصوصا وأنها الفترة الأطول زمنا في الدورة الانتخابية، وتشهد تنفيذ القوائم/المرشحين نشاطات دعائية عديدة، مثل المؤتمرات والبيانات الصحفية وغيرها وتشمل هذه المرحلة كذلك يوم «الصمت الانتخابي» وهو تحديداً اليوم الذي يسبق يوم الاقتراع والذي تحظر فيه الدعاية الانتخابية، ولذلك على الصحفيين ومؤسساتهم الانتباه إلى ضرورة:

- التوقف عن الدعاية الانتخابية وإزالة كافة الإعلانات من على صفحاتها أو مواقعها الإلكترونية وعدم بث أو إعادة بث أي إعلانات انتخابية.

- الاكتفاء بنشر/ بث الأخبار العامة عن الانتخابات والإجراءات وعدم نشر/بث أخبار خاصة بالقوائم. وتتطلب هذه المرحلة من الصحفيين أن يعملوا على:

- تغطية الموضوعات، لا القوائم ولا المرشحين، مع الانتباه إلى أنهم صوت الناخب، يعبرون عن اهتماماته ومواقفه.

- الالتزام بقيم التوازن والإنصاف والحياد، عبر منح كافة الأطراف الفرصة الكاملة للتعبير عن نفسها وإيضاح موقفيها.

- الدقة والأمانة في النقل، وما تقتضيه من موضوعية واستقلالية.

- التفريق بوضوح عبر الإعلان صراحة للجمهور عما يدخل في سياق التغطية الإخبارية من جهة، وفي سياق الرأي والتحليل الشخصي من جهة أخرى.

يمكن استخدام رمز أو علامة محددة توضع في زاوية واضحة من إطار المقال، أو حتى كتابة عبارة: تحليل أو مقال صحفي، أو اعتماد شكل إخراجي محدد لكل منهما).



المؤتمرات والبيانات الصحفية:

عادة ما ينظم المرشحون أو القوائم مؤتمرات صحفية أو يصدرون بيانات صحفية، بهدف نشرها في وسائل الإعلام، وهذا حق لهم، وهنا يتوجب على الإعلاميين والصحفيين:

- اعتماد سياسة تشمل قواعد محددة وواضحة للتعامل مع هذه المؤتمرات والبيانات، بما يضمن تحقيق قيم الإنصاف والعدالة والاستقلالية.

- عدم التسليم بمحتوى المؤتمر/البيان الصحفي، وإخضاع الوعود الانتخابية الواردة فيه، للبحث المعمق وخصوصا لجهة إمكانية تحقيقها، وقدرة المرشح/القائمة على

ذلك. (مجانة التعليم الجامعي، ليست مجرد شعار بل عملية معقدة بحاجة إلى خطط زمنية محكمة، وتوفير تمويل يغطي الكلفة)

- مدى مواءمة وانسجام الوعود الانتخابية، لمرشحي القوائم في الدائرة الانتخابية الواحدة، لاهتمامات واحتياجات وتطلعات ناخبي الدائرة.

(يمكن استطلاع رأي الناخبين في الدائرة حول حاجاتهم واهتماماتهم ثم مقارنتها بالوعود والبرامج الانتخابية للقوائم والمرشحين جميعهم).

- بخصوص المؤتمر الصحفي، على الإعلامي أن يحضر نفسه مسبقا عبر: مراقبة برنامج القائمة، تصريحات مرشحي القائمة، إعداد قائمة بالأسئلة التي تحمل تطلعات واحتياجات الناخبين في الدائرة، حتى لا يسلم بأي تصريح أو قول في

المؤتمر الصحفي. (تذكر أنك تكتب للناخبين وتعب عنهم لا عن القائمة).

استطلاعات الرأي

تعد استطلاعات الرأي من أخطر الأدوات في الانتخابات، لأنها قد تحمل في طياتها ترويجا لمرشحي قائمة دون سواها. وعادة ما تجريها مراكز علمية متخصصة، غير أن ذلك لا يمنع الصحفيين وحتى المرشحين من إجرائها.

• في حال المرشحين فإنهم يستخدمونها للترويج لقائمتهم وتدعيم فرصهم، ولذلك:



- تعامل معها بحذر شديد. - كن مشككا بالنتائج والأرقام. - حاول أن تجري حساباتك، ولك أن تستعين بخبير. - أشر بوضوح إلى أن مرشحي القائمة هم من أجروا/تحملوا كلفة الاستطلاع.



• في حال الاستطلاعات التي تجريها جهات/مراكز متخصصة:

- تذكر أنك تكتب للناخبين وتعبّر عنهم، ولذلك أبحث عما يعينهم في الاستطلاع.

• أما عندما يجري الصحفيون استطلاعات رأي للناخبين، فإنهم ينصحون بـ:

- الإشارة بوضوح إلى أن ما يقومون به ليس استطلاعاً علمياً محكماً.
- ذكر تاريخ ووقت الاستطلاع وكيفية إجرائه.
- تجنب سؤال الناخبين عن تسمية القائمة أو المرشح الذي يعتزمون التصويت له، بل عن القضايا التي تشغل بالهم والبرنامج الذي يلي طموحاتهم.
- تذكر الفئات المهمشة والتي تشمل: المسنين، بعض الأقليات الدينية، النوع الاجتماعي، الطلبة، العسكريين غير المصرح لهم بالتصويت (فهم مواطنون في النهاية)، مناطق الفقر، المقاطعين للانتخابات.. إلخ.

المنافرات

أسلوب يشيع استخدامه في الدول المتقدمة في الانتخابات، لكنه ما يزال على شكل محاولات غير ناضجة حتى الآن في وسائل الإعلام المحلية، ويعود ذلك لأسباب أكثرها لدى المرشحين أنفسهم، الذين يمتنعون في الغالب عن مواجهة منافسيهم وجهاً لوجه. ومع ذلك قد يرغب الصحفيون في إجرائها، وفي هذه الحال تذكر:

- أن تتيح الفرصة لكافة القوائم الانتخابية في الدائرة الواحدة للمشاركة في المناظرة.

- أن تقرّر سلفاً محاور المناظرة، بما يعكس اهتمامات وتطلعات الناخبين في الدائرة الانتخابية.



- أن تحدد قواعد المناظرة، بما في ذلك الوقت الممنوح لكل طرف لإبداء موقفه والتعبير عن نفسه.

- أن توضح للجمهور أن من حقه، خلال المناظرة، طرح الأسئلة فقط، لا إعلان موقفه بتأييد قائمة دون سواها.

الحملات الانتخابية

للحملات الانتخابية شروط محددة بموجب قانون الانتخاب الجديد، ولعل من أبرزها: مصادر التمويل، سقف الحملة، عدد المرشحين في كل قائمة (لا يقل عن ثلاثة، ولا يزيد عن عدد مقاعد الدائرة الانتخابية المعنية، زائد مقعد للكويتا النسائية).

وتتطلب مراقبة الحملات الانتخابية من الصحفي:

- مراقبة مصادر التمويل، ومدى التزام الهيئة بالتدقيق عليها وعلى سقف الإنفاق في الحملات الانتخابية.

- مراقبة مدى التزام القوائم بالسقف المحدد للدعاية، ولهذه الغاية، يحدد الصحفي المختص بالشؤون البرلمانية وليد حسني وسائل مساعدة تتيح للصحفيين تقدير الكلفة المالية للحملات الانتخابية⁽⁵⁾، وتشمل هذه الوسائل:

- إحصاء عدد اليافطات وتقدير كلفها المالية.
- المهرجانات الانتخابية (عددها، ماذا يقدم فيها، المقاعد، الحضور..الخ).
- تكلفة نقل الناخبين لمراكز الاقتراع وماذا يقدم المرشحون للناخبين في ذلك اليوم (الطعام والشراب).
- الموظفون العاملون في الحملة الانتخابية «عدهم، مكافآتهم، تنقلاتهم..الخ».
- الإعلانات التلفزيونية والصحفية والالكترونية والخلوي (SMS).
- الاتصال بمن يُعتقد أن المرشح قدم لهم خدمات (مالية ومعنوية وعينية أو وعودا انتخابية..).





يوم الاقتراع

يرصد الصحفيون في هذا اليوم، عمليتي الاقتراع ثم الفرز ثم إعلان النتائج، ويستطلعون خيارات الناخبين في التصويت، ولهذه الغايات عليهم:

الاقتراع

- ✓ هل كشفت الهيئة عن نماذج لأوراق الاقتراع، وقدمت شرحاً للناخبين عن كيفية التعامل معها؟ هل تحمل النماذج إشارات واضحة تشير إلى أنها للتجريب فقط وليست رسمية؟
- ✓ هل هناك أي دعاية انتخابية تمارس داخل أروقة مراكز الاقتراع والفرز، أو خارجها؟ هل التزم المرشحون في القوائم بموعد الصمت الانتخابي؟ ما الإجراءات التي اتخذتها الجهات المعنية حيال أي خروقات؟
- ✓ هل بدأت عملية الاقتراع في موعدها المحدد؟ وهل انتهت في الموعد؟ هل جرى أي تمديد؟ هل كانت مبرراته كافية وقانونية؟
- ✓ هل أعلنت لجنة الاقتراع والفرز عدد أوراق الاقتراع التي في حوزتها قبل بدء العملية؟ هل عدد الأوراق كاف، وينسجم مع عدد الناخبين المسجلين؟ هل تثبتت لجنة الاقتراع من صناديق الاقتراع وخلوها من أية أوراق، وقامت بإغلاقها بحضور مندوبي جهات المراقبة ومرشحي القوائم؟
- ✓ هل تجري عملية الاقتراع ببسر وسهولة ووفق نصوص القانون وأنظمتها؟ هل تثبتت اللجنة من بطاقة الناخب وتؤكد من ورود اسمه في سجل الناخبين لديها؟ هل يتم استخدام الحبر السري بالطريقة المثلى؟
- ✓ هل يتاح لمندوبي المرشحين الاعتراض، أمام لجنة الاقتراع والفرز، على أي إجراء أو تجاوز مخالف للقانون؟ وهل يتم التعامل معه بجدية؟
- ✓ هل تلتزم لجنة الاقتراع والفرز بالإجراءات المنصوص عليها للاقتراع الأمي؟
- ✓ هل مراكز الاقتراع مهيأة لاستقبال الأشخاص ذوي الإعاقة، وفقاً للقانون وأنظمتها؟
- ✓ هل هناك أوراق جرى اتلافها؟ ما السبب، هل هو قانوني؟، هل أتيح الانتخاب لصاحبها، رغم ذلك الاقتراع باستخدام ورقة جديدة؟



- هل تفتح الصناديق بصورة مطابقة للقانون؟ وبما يتيح لمندوبي المرشحين وجهات المراقبة رؤية ما يجري بوضوح، علما بأنه سيكون متاحا لهم المشاهدة عبر نظام تلفزيوني وليس من داخل القاعات؟
- هل قامت اللجنة بإحصاء عدد أوراق الاقتراع غير المستخدمة والتالفة، وجمعتها مع عدد الأوراق المستخدمة في الصندوق؟ هل يتطابق المجموع النهائي مع العدد الكلي الذي أعلنت قبل بدء الاقتراع؟
- هل يوجد داخل القاعة أي شخص لا يجوز له التواجد قانونا، أثناء عملية الفرز؟ أين وكيف ستتم عملية تجميع الأصوات؟ وكيف سيتم نقل صناديق الاقتراع؟

استطلاعات الناخبين

يستطلع الصحفيون يوم الاقتراع آراء الناخبين من ناحيتين، أولهما عن إجراءات الاقتراع ومدى سلاستها وسهولتها ووضوحها، وثانيهما عن القائمة التي صوت لها ولماذا؟. ولكن تذكر أن لا تجري الاستطلاع داخل أروقة المركز، ولا بين صفوف الناخبين الذين ينتظرون دورهم للإدلاء بأصواتهم حتى لا تؤثر على ميولهم، حيث تجرى مثل هذه الاستطلاعات بعد خروج الناخب من مركز الاقتراع وابتعاده عنه.

معيقات يوم الاقتراع

ومن أبرز هذه المعوقات: - تزوير هوية الناخب، أو التصويت في محل شخص آخر، أو التصويت لأكثر من مرة. - جداول الناخبين المثبتة في مراكز الاقتراع غير دقيقة كأن: تحتوي أسماء ناخبين غير موجودين في الجدوال الأصلية، أو لا تشمل أسماء ناخبين مسجلين في الجداول الأصلية. - التأخر في فتح صناديق الاقتراع، أو في توفير أوراق الاقتراع أو الحبر السري أو الأدوات الأخرى اللازمة. - أخطاء في قراءة أوراق الاقتراع أو التدوين الخاطئ، للأصوات عند الفرز. - عدم سلامة أوراق الاقتراع. - الاعتداء على مراكز الاقتراع. - اتلاف أو سرقة محاضر نتائج الاقتراع بعد فرز الأصوات أو خلال نقلها. - استبدال محاضر النتائج.

- في بعض هذه الحالات يواجه الصحفيون صعوبة بالغة في التثبت والتأكد من صحة المعلومات، خصوصا ما يتعلق بتزوير هوية الناخب أو التصويت المكرر، وهنا عليهم اللجوء للمعايير المهنية الدقيقة من خلال:
 - محاولة الحصول على وثائق رسمية، أو صور أو تسجيلات فيديو تؤكد الواقعة.
 - الوقوف على رأي كافة الأطراف المعنية بالقضية، واستطلاع ردها ونشره.
 - عدم النشر / البث في حال عدم القدرة على الإثبات.

قضايا ذات صلة

تعتبر الانتخابات بيئة مليئةً بالتحديات التي قد تمس استقلال الصحفي وحياديته، وتؤثر على تغطيته، وبالنتيجة صدقيته وصدقية مؤسسته الإعلامية. طبيعة هذه التحديات تتمثل في مواقف مر بها صحفيون لم يحسنوا التعامل معها وأثارت جدلاً بينهم، أو فئات لها خصوصية قانونية. نقوم بتناول بعض هذه التحديات والإجابة عليها من وحي ما أجمعت عليها مدونات السلوك وتوافق عليه الصحفيون أخلاقياً.

أنواع المعلومات الصحفية والعزو والاقْتباس



لا يميز الصحفيون بين أنواع المعلومات في التقارير الصحفية، لذلك كثيراً ما تأتي المادة الصحفية بلا مصادر أو اقتباسات، أو على النقيض من ذلك زاخرة بالاقْتباسات وبلا مصادر أحياناً.

وهذا الجانب الضعيف في الكتابة الصحفية ينتج عنه مساس بمصداقية الصحفي، وحتى إضعاف لموقفه في حال مقاضاته، لانْتفاء حسن النية لديه، فحسب قرارات المحاكم في قضايا المطبوعات والنشر يستدل قاضي الموضوع على حسن النية من خلال قرائن إحداهما العزو والاقْتباس الذي يشير إلى أن الصحفي ينقل حقائق ولا يؤلف.

إن المعلومات على نوعين في المادة الصحفية إما رأي أو حقيقة. وهناك فرق في طريقة التعامل مع النوعين، فالحقيقة: هي معلومات ترد على شكل تصريحات لأحداث حدثت أو صحيحة لا يقبل النقاش فيها. ففوز قائمة بالانتخابات بعد صدور النتائج الرسمية صار حقيقة لا تقبل النقاش، فهذه حقيقة مثبتة، ولا تحتاج مصدراً يعزى له، وإذا وردت بمصدر لا ضير من ذلك.

أما إذا كانت في إطار الاستطلاعات وقبل النتائج الرسمية فتكون الحقيقة محتملة لأنها تبدو معقولة وقابلة للتصديق. الأفضل في هذه الحالة أن تعزى المعلومة لمصدر موثوق ومختص بهذا النوع من المعلومات وأن تكتب على شكل «توقع». أما الآراء فهي استنتاجات يتوصل لها الناس أو المختصون بناء على حقائق. ومن هذه (آراء الخبراء). وفي الانتخابات تكثر مثل هذه آراء التي تحلل النتائج أو الاستطلاعات أو العملية الانتخابية برمتها.



يجب في مثل هذه الحالة:

- أن لا يسلم الصحفي بها ويقارنها مع آراء أخرى ويقدم الرأيين للجمهور للحكم.
- أن يعتمد دائماً للتثبت منها والتحقق عبر الوثائق والأدلة ومنطقيتها.
- أن ترد معزوة لمصدر حتى إذا كانت خاطئة تقلل من حجم الحرج لك ولمؤسستك.

الصورة ومحاذيرها



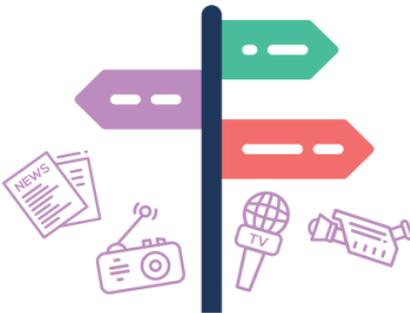
في رصد تغطية انتخابات نيابية سابقة كانت وسائل إعلامية تكثر من استعمال صور مرشحين بكثرة، ما يخلق انطباعاً بأن هذا المرشح بحكم الفائز، وهذا ينتفي مع حيادية وسائل الإعلام.

للصورة محاذير عديدة عند الاستعمال الخاطيء، لأن ضررها أكبر. لذلك معايير استخدامها أكثر صرامة من النص المكتوب. على الصحفي أن يسأل نفسه:

- ✓ هل الصورة الصحفية أو التسجيل التلفزيوني والإذاعي آمن وخالي من التفاصيل الغامضة والتي لاتخدم الموضوع؟
- ✓ فإذا كانت آمنة، هل هي الوسيية الوحيدة لاستخدامها في القصة؟
- ✓ وهل القصة مهمة لدرجة لا يمكن نشرها بدون هذه الصورة أو التسجيل؟
- ✓ احذر من تركيب الصور أو عند استخدام صور أو تسجيلات أرشيفية قديمة

التغطية الصحفية الموجهة

تتضمن أي انتخابات مجموعة من النشاطات التي تهدف إلى الترويج لبرنامج ومرشحي القائمة الانتخابية. تكثر مقابل ذلك الدعوات التي توجه للصحفيين لتغطية هذه الأنشطة أو المشاركة ضمن فريق من الصحفيين في تغطية نشاط ما للقائمة الانتخابية. على الصحفي أن يحذر هذا النوع من الدعوات، لأنه يكون موجهاً لتحقيق نتائج تنعكس على شكل ومضمون



الرسالة الإعلامية، وفي هذا نوع من التضليل للناخبين، وخروج للصحفي عن مساره المفروض للتغطية المستقلة والحيادية والنزيهة، وأنه يكتب بأجندة تحددتها مصلحة الجمهور.

ولهذا يجب على الصحفي أن يتنبه للأمر التالي:

- أن ميثاق الشرف الصحفي قد لزم الصحفيين في المادة (9) في الفقرة (أ) (عدم نشر معلومات غير مؤكدة أو مضللة أو مشوهة أو تستهدف أغراضاً دعائية بما في ذلك الصور والمقالات والتعليقات. كما يجب التمييز بوضوح بين الحقيقة والتعليق أو بين الرأي والخبر)، وهذا يعني أن الأفعال التي تثبت أنها تندرج ضمن هذا النوع من التغطيات فضلاً عن أنها مرفوضة أخلاقياً، إلا أنها قد ترتب مساءلة جزائية بموجب قانون المطبوعات والنشر.
- الأصل في مثل هذه الدعوات أن تُرفض من قبل الصحفي طالما أنه متاح له مصادر أخرى للمعلومات.
- لكن إذا كانت تلبية الدعوة لا يمكن التنصل منها لأنها مصدر مهم للمعلومات، على الصحفي أن يعي تماماً أنه ملتزم بنشر الحقيقة وعدم الالتزام بأي توصية أو تعهد لمن وجه الدعوة.
- على الصحفي في حال نشر الأخبار المتعلقة بهذه التغطيات أن يشير للمتلقي أنه شارك بناء على دعوة من الجهة المنظمة، لأن ذلك ركن أساسي في المصادقية.
- في هذا الإطار، تعتبر الهدايا والتبرعات من الوسائل التي تستخدم للتأثير على الصحفي في تغطيته للانتخابات، ولذلك عليه أن يرفضها وأن يحيط مؤسسته علماً بها وبمصدرها حتى تتخذ الإجراء المناسب.



المنع من التغطية



قد يتعرض الصحفي للمنع من تغطية حدث ما، مؤتمر صحفي لمرشح أو قائمة أو اجتماع يضم مرشحين وناخبين أو مناظرة بين قائمتين انتخابيتين مثلاً.

أسباب المنع كثيرة لكنها قد تكون أحياناً بهدف الضغط على الصحفي ومؤسسته للقبول بالانحياز للقائمة أو المرشح، أو للخشية من اكتشاف الصحفي أو الصحفيين أمراً خطيراً يراد له أن يظل بعيداً عن الرقابة.

على الصحفي أن يعلم أن التمسك بالمهنية ليس سهلاً، وله ثمن باهظ. لذلك على الصحفي مراعاة التالي في حال المنع من التغطية:

- أن الأهم هو المعلومات، لذلك لا يتحول منعك من تغطية حدث ما حائلاً دون حصولك على هذه المعلومات.
- حاول أن تناور وترفض الاستجابة لمنعك وتساءل دائماً «ماذا تقصد؟» ولماذا لأنه في هذه الحالة من يمنعك سيناور حتى لا يسجل على نفسه أنه طردك ويقوي موقفك كصحفي.
- ذكّر الآخر دائماً أنك صحفي، وأن القانون يحميك ويعطيك الحق في حضور المناسبة.
- وإذا منعت، حاول أن تبحث عن مصدر آخر حضر الاجتماع وتحصل منه على المعلومات.
- وعند كتابتك اكتب القصة كاملة، وما حصل معك، لكن لاتنسى معلومات الحدث الذي منعت من تغطيته.

المصادر الصحفية



يتعامل الصحفيون في الانتخابات مع أنواع عديدة من المصادر التي تفرض عليهم التعامل بحذر مع بعض الحالات وضمن محددات تضعها لنفسك.

• التعامل مع المصادر الرسمية:

مثل الناطق باسم الحكومة أو الهيئة المستقلة للانتخاب أو المفوض باسم القائمة، عليك أن تعلم أن هؤلاء يتفاوتون بالمعرفة وقد يكونوا مجرد وسطاء لنقل الأسئلة للمسؤولين الذين يعرفون، وفي المحصلة هؤلاء لا يمثلون إلا موقف الجهة التي ينطقون باسمها. في هذه الحالة عليك أن تسأل نفسك:

✓ ماهي دوافعهم؟

✓ ما هو الجانب الاخر للقصة؟، حيث يجب ان لا تقتصر قصتك على هذا المصدر فقط او هذا الرأي، بل يجب ان تضمن الموضوع الصحفي الوجه الاخر للقضية، أي مصادر أخرى.

✓ اطلب الوثائق باستمرار، إن لم تستطع اطلب نسخة، ان لم تستطع اطلب أن تطلع عليها بحضوره، إن لم تستطع ارفض القصة بحزم.

✓ لكن احذر من المبالغة بالثقة بهذا المصدر.

• الموافقة على النسخة

قد تطلب بعض المصادر أو تشتترط لإعطائك المعلومة، أن تطلع على ما تنوي نشره/بثه وتوافق عليه مسبقاً. اسأل نفسك التالي:

✓ هل هذا التصرف رقابة مسبقة أم هو طلب للرقابة بطريقة لطيفة، ام الزعم أنه رغبة لتلافي الالخطاء؟

✓ ارفض إذا كان لغاية الرقابة ولو في حال الشك، فانت مسؤول عن فضح الممارسات والتجاوزات في الانتخابات وغايتك توعية الرأي العام.

✓ أي قرار تتخذه في هذه الحالة يخضع لمشورة مؤسستك دائماً.



• التراجع

قد يتراجع المصدر عن معلومة قد يندم عليها. ماذا تفعل؟.

- ✓ أسأل عن مبرراته، فإذا كانت مقنعة لتفادي خطأ أو ضرر ثبت لك: أسأل عن المعلومة الصائبة وانشرها.
- ✓ لكن إذا لم تكن مبرراته مقنعة فانشر المعلومتين.

• حق الرد

اعلم أن حق الرد متاح بموجب قانون المطبوعات والنشر، لكن تحكمه ضوابط:

- ✓ أن يكون خلال شهرين من تاريخ نشر المادة.
- ✓ أن يلتزم بالنظام العام والآداب العامة ولا يتضمن ألفاظا جارحة.
- ✓ أن يكون موقعا باسم صريح، ومن طرف له علاقة مباشرة بالموضوع.

عملية الرد ليست لا متناهية (الصحفي يملك أن يوضح على الرد، لكن من تقدم بالرد لا يملك حق الرد على التوضيح؛ فلا رد على الرد).

خصوصية التعامل مع الشباب، النوع الاجتماعي، ذوي الإعاقة

تفرض طبيعة هذه الفئات على الصحفيين مراعاة ضعفها وحقها في المشاركة وتمثيلها في الانتخابات ضمن محددات لا يجب أن يتجاهلها الصحفيون في التغطية الصحفية.

الشباب



في هذه الانتخابات، لم يعد الانتخاب لمن أتم الثامنة عشر بل لمن بلغ الثامنة عشر، وبموجب قانون الانتخاب، وحسب قرار الديوان الخاص بتفسير القوانين يحق لمن أتم السابعة عشر ولو بيوم واحد قبل 90 يوما من الاقتراع المشاركة في الانتخابات، ما يعني بحسب الهيئة المستقلة للانتخاب توقع مشاركة نحو 200 ألف ناخب وناخبة جديدة من فئة الشباب.

لهذا تمثل هذه الانتخابات تحدياً أمام الصحفيين في ضرورة رصد احتياجات هذه الفئة سواء كمرشحين أو ناخبين. لذلك على الصحفي أن يجري استطلاعاً بين هذه الفئة وممثليها لمعرفة احتياجاتها وقناعتها في المرشح الذي يمثلها. ويسأل:

- ✓ هل قضايا الشباب ممثلة في البرامج الانتخابية للقوائم؟
- ✓ هل الأفكار التي طرحها هذه القوائم واقعية وقابلة للتطبيق؟
- ✓ هل الشباب ممثلون بمرشحين في الدوائر الانتخابية؟
- ✓ ما هو رأي الشباب أو الجهات التي تمثل هذه الفئة فيما يطرح؟
- ✓ هل الهيئة المستقلة للانتخاب نجحت أم فشلت في مخاطبة هذه الفئة لحفزها على المشاركة؟

لكن على الصحفي أن يرصد:

- ✓ هل الترشح متاح بعدالة لهذه الفئة ودون قيود؟
- ✓ هل سن التصويت الجديد اقصى بعضهم من المشاركة؟
- ✓ إذا كان نعم، ماهو موقفهم، وموقف المنظمات التي تمثلهم، والمنظمات التي ترصد عملية الانتخابات؟





النوع الاجتماعي



تحتم المعايير الدولية الناظمة للانتخابات أن يكون الحق في الترشح والانتخاب بدون قيود ونابع من المساواة. واعتبرت أن لا تعارض بين هذا المبدأ وبين إعطاء المرأة حق الترشح بطريقة تخصيص المقاعد «الكوتا». وجاء قانون الانتخاب منسجماً مع هذه المعايير فقد ارتفعت «الكوتا» المخصصة للنساء إلى 15 مقعداً على مستوى المحافظات بدلا من 12، كما أن للمرأة الحق أن تنافس على صعيد الـ 115 مقعداً المتبقية ضمن القوائم النسبية المفتوحة في الدوائر.

هذه المتغيرات تحتم على الصحفي أن تخضع تغطيته لقضايا النوع الاجتماعي لرصد ومراقبة وتقييم دوري خلال دورة الانتخابات، ويسأل:

- ✓ هل تمثيل المرأة من خلال «الكوتا» منصف ويحقق العدالة لها؟
- ✓ هل تناولت القوائم قضايا المرأة من حيث العدالة في العمل والتمثيل السياسي ونظام الانتخاب، وماهي الحلول والمقترحات؟
- ✓ ما هو موقف المنظمات النسائية من قانون الانتخاب وتعليماته؟



لكن في الكتابة عن قضايا المرأة على الصحفي أن يراعي التالي:
 أن يتجنب الصور النمطية السلبية لدى الكتابة عن المرشحات أو الناخبات وأظهارهن بمظهر الضعف، فمثلاً لا يجوز تكريس صورة معمة على غرار (أن المرأة لا تنتخب المرأة لأنها أسيرة للرجل في المجتمع الأردني).

01



تجنب إطلاق الأوصاف للتعريف بالمرأة المشاركة في التقرير الصحفي على غرار «ربة المنزل» أو «أم لأطفال»، لأنها لا تخلو من تمييز.

02



استخدم اسم المرأة في التقرير وعرف عنها بشكل يكرس مكانتها كعنصر فاعل في مجتمعها، واستأذنها لفعل ذلك.

03



04 تجنب الصور الصحفية التي تظهر المرأة كسلعة، واستأذن لالتقاط الصور وعرف بطريقة نشرها.



05 البحث فيما لو تعرضت المرأة لأي ضغوطات/ تعنيف للترشيح أو التصويت لقائمة وشخص معين.

الأشخاص ذوي الإعاقة

تؤكد الهيئة أنها ستهيئ مراكز الاقتراع لاستقبال الأشخاص ذوي الإعاقة لممارسة حقهم الانتخابي، كما أنها خصصت 12 مركزاً للصم و/أو البكم لتمكينهم من الاقتراع، إضافة إلى مركز للمكفوفين، وهل مراكز الاقتراع مهيئة لاستقبال ذوي الإعاقة الحركية. (للمزيد من المعلومات راجع المادة ٣٩ من قانون الانتخاب)

هذه الفئة من أكثر الفئات التي تحتاج من يمثلها ويكون صوتها تحت القبة. والصحفيون مطالبون برصد احتياجات هذه الفئة عبر:

- مراقبة مدى التزام الهيئة بتنفيذ القانون وتهيئة مراكز الاقتراع.
- مراقبة مدى نفاذ الإجراءات الجديدة ومدى انسجامها مع التعهدات الدولية.
- مدى تضمين برامج القوائم الانتخابية لمطالب واحتياجات الأشخاص ذوي الإعاقة.
- موقف الأشخاص ذوي الإعاقة، النشطاء الحقوقيين ومنظمات المجتمع المدني من القانون وتعليماته وإجراءاته.

وعند التعامل مع هذه الفئة في الكتابة أو المقابلة:

01 لا تكتب «الأشخاص ذوي الإحتياجات الخاصة» بل الأشخاص ذوي الإعاقة.

02 لا تستخدم نوع الإعاقة لوصف المشارك في التقرير، كأن تقول «أبكم، أصم، أعمى، مقعد...» بل قل إعاقة سمعية، بصرية، غير قادر على النطق.

03 استخدم اسمه ووظيفته أو عمله للتعريف به.

04 لا تتبرع في وصف عجزه لاستدرا العطف ولكن دعه يعرض لتطلعاته واحتياجاته من المرشحين.

05 لدى مقابلته راعي نوع الإعاقة، لكن لا تظهره بمظهر العاجز أو القاصر عن الفهم، وحاول أن تستعين بخبير في لغة الإشارة عند اللزوم.





مواقع التواصل الاجتماعي

باتت مواقع التواصل الاجتماعي (فيسبوك، تويتر.. الخ) تعتبر واحدة من المنصات الإعلامية التي يجري من خلالها تبادل المعلومات والأخبار، وحتى أنها باتت منصات للدعاية السياسية والإعلان التجاري.



ومن المرتقب أن تشهد هذه المنصات حملات انتخابية واسعة، عدا عن دورها في نقل المعلومات والأحداث. ورغم مساهمتها الكبيرة بانتشار صحافة المواطن التفاعلية، إلا أن لهذه المنصات، مخاطر عديدة جداً، تتعلق بمصداقية ودقة ما يجري تداوله عبرها.

ولهذا ينصح الصحفيون المحترفون بالتحقق مما يجري تداوله عبر وسائل التواصل الاجتماعي، عبر عدة خطوات تشمل:

- **ضرورة الرجوع دوماً للمصدر الأصلي؛** فمثلاً لا يتم نقل أية أخبار تتعلق بالهيئة المستقلة للانتخاب عن الفيسبوك، بل يتم الرجوع للناطق الرسمي باسمها، وهو ما ينسحب على القوائم/المرشحين، وسائر الجهات المعنية بالعملية الانتخابية.
 - النقل من الصفحات والحسابات الرسمية الموثقة فقط. مع ضرورة الحذر من وجود عشرات الصفحات الوهمية، (هناك إشارات دائرة زرقاء بداخلها علامة ✓ لتأكيد التوثيق على الفيسبوك. كما يمكن التأكد من الجهة صاحبة الصفحة/ الحساب وطلب رابطها الإلكتروني).
 - عدم التسليم بصحة ما يتم تناقله على صفحات التواصل الاجتماعي واعتباره «شائعات» يجب التأكد من صحتها من الجهات المعنية بها. (مثال: نقل جماعي للأصوات، هذا ما نشر على صفحات الفيس بوك.. لكن بسؤال الجهات المعنية تبين بطلانه وعدم صحته من الأساس).

- **التحقق من الصور؛** توفر العديد من محركات البحث على الإنترنت، وعلى رأسها جوجل، أدوات للتحقق من صحة الصور والأخبار، ومقاطع الفيديو، وعلى الصحفيين اللجوء إليها عندما يقررون استخدام صورة أو مقطع فيديو منشور على مواقع التواصل الاجتماعي للتثبت من صحة الصورة وجديتها الزمنية. (خطوات التحقق بسيطة جداً تتطلب فقط سحب الصورة، أو صورة ملتقطة من مقطع الفيديو إلى خانة البحث، كما يمكن الاستعانة بخبير في المجال)

أمن الصحفي



إن تغطية الانتخابات النيابية ذات حساسية قد ينجم عنها عدائية تجاه بعض الأطراف في الانتخابات، أو تجاه الصحفي بسبب عمله في فضح التجاوزات، ما يوجب على الصحفي التحلي بنوع من الخبرة في كيفية التعامل مع هذه البيئة العدائية.

طبعاً، هذا النوع من المهارات والمعارف يحتم على الصحفي الخضوع لتدريب متخصص يجب أن توفره المؤسسات الإعلامية.

لكن ينصح الصحفي عادة بتذكر:

- أن يحمل ما يعرف الآخريين أنه صحفي، ويتجنب حمل الإشارات أو رموز قوائم المرشحين والتيارات والأحزاب السياسية لأنه ينتفي مع حياديته وقد يعرضه للخطر.
- أن يراعي ارتداء ملابس مناسبة.
- أن يجمع أكبر قدر ممكن من المعلومات عن الدائرة الانتخابية أو مكان الفرز وطبيعة ومصادر الخطر فيه، والأفضل أن يتابع ما ينشر على مواقع التواصل الاجتماعي، ويسأل سكان المنطقة عن طبيعتها والبيع الساخنة فيها. ويتعرف على خارطة المكان في الدائرة الانتخابية ومراكز الفرز والاقتراع.
- يفضل أن لا يتحرك وحيداً بل ضمن مجموعة لا تقل عن اثنين من الصحفيين لأنه أكثر أماناً في الميدان.
- أن يتعلم تكتيكات المحتجين من مؤازري المرشحين أو غيرهم، ويتبعد عن أماكن المواجهات بينهم وبين الشرطة في الخطوط الأمامية، ولا يحاول اختراق صفوف المحتجين من الخلف.
- حاول أن لا تظهر أي سلوك ودي لأي من الطرفين، الشرطة والمحتجين، لأنه قد يجعلك هدفاً، فإذا حاول أحد مصافحتك على مرأى من الآخريين لا تصافحه واعتذر له.
- أن يتجنب الروتين لأنه من السهل رصد تحركات الصحفي والتنبؤ بتصرفاته.
- أن يقابل الصحفيين من زملائه ممن لديهم خبرة في تغطية الانتخابات، للتعرف على طبيعة الدائرة الانتخابية وخارطة التجمعات البشرية.
- أن يغادر موقعه في الوقت المناسب.



اختبار الكتابة الجيدة

إن كل كتابة أو إعداد لأي تقرير صحفي جيد في الانتخابات، يخضع في حقيقة الأمر لمعايير صارمة من قبل الصحفي ومؤسسته الإعلامية قبل النشر/البث وبعده. ولهذا لا بد من الصحفي أن يخضع كتابته سواء كانت الكترونية أو تلفزيونية أو مطبوعة، وحتى رصده للأحداث لاختبار يتمثل في طرح أسئلة افتراضية، تحدد الإجابة عليها شكل القصة الصحفية، ومدى قدرتها على فضح الانتهاكات والتجاوزات الانتخابية، ومن ثم مصيرها: هل تنشر أم لا؟، وكيف ومتى تنشر؟.

يستخدم الكثير من الصحفيين قوائم من الأسئلة الذهنية الناجمة عن خبراتهم، يحفظونها للتأكد من أنهم غطوا جميع العناصر المهمة للقصة الصحفية، وأن قصتهم تراعي أخلاقيات الكتابة.

من هذه الأسئلة:

مالذي حدث؟، أين حدث هذا؟ متى حدث هذا؟ كيف حدث هذا؟

تحدد هذه الأسئلة العناصر البديهية لأي قصة، ونقطة البداية لتتبع الأحداث ليتوسع الصحفي بعد ذلك في عملية البحث والاستقصاء، فمثلاً (القاء القبض على أشخاص في منزل وبحوزتهم مبلغاً كبيراً من المال) تستدعي من الصحفي أن يبدأ بالبحث عن العناصر الرئيسية السابقة.

ما الذي فاجأني؟ ماهي أهم حقيقة أو معلومة عرفتها؟

إذا اكتشف الصحفي أن هذا المنزل كان يتردد عليه مرشحين اثنين في دائرة انتخابية، قد يشكل هذا عنصر المفاجأة لديه ويفرض على الصحفي أن يتتبع القصة، وقد يكتشف أن المنزل يمثل وكراً ونقطة لقاء بين هؤلاء الأشخاص والمرشحين الاثنين، وأن المال الموجود كان بهدف دفعه لناخبين للتأثير عليهم.

من هم الأطراف في هذه القصة؟

في هذه المرحلة يبدأ الصحفي برسم مخطط للأطراف في القصة وتحديد مسار العمل. وكيف يبدأ؟ ومن أين يبدأ؟، هل البداية ستكون من ملف التحقيقات الشرطي؟، أم من الناس الذي تعرضوا لهذه التجربة؟ أين ملف القضية الآن؟ هل مازال في مرحلة الشرطة؟ أم احيل إلى المدعي العام أم إلى المحكمة؟ على الصحفي أن يدرك صعوبات قد تظهر امامه بسبب طبيعة سرية التحقيقات في مرحلة المدعي العام -مثلاً- بحكم القانون.

لماذا يتصرف الناس بهذه الطريقة؟ ماهي دوافعهم؟

يبدأ الصحفي في هذه المرحلة بدراسة حالة الناس الذين خضعوا لهذه التجربة وكيف كانت استجاباتهم لها، هل وافقوا و قبضوا مبلغا من المال، ام رفضوا؟، والذي حصل معهم في حال الموافقة أو الرفض؟، لماذا وافقوا ولماذا رفضوا؟ جميع هذه الأسئلة تحدد الدوافع والمبررات وطبيعة السلوك السائد في الدائرة الانتخابية.

لماذا يحدث هذا؟ هل هو قضية مسألة واحدة منفردة أم جزء من اتجاه عام؟

يبدأ الصحفي بالتوسع بالأسئلة، ويحاول أن يكتشف فيما إذا كان هذا التصرف منفرد أم أنه متكرر ومن مرشحين آخرين لكن بطرق مختلفة.

لماذا هذه القصة؟

الإجابة على هذا السؤال تقود لتحديد القيمة الخيرية للقصة، ومعرفة حجم التغيير المتوقع الذي قد تحدثه عملية النشر، فمثلاً قد يؤدي نشر القصة لكشف مزيد من المعلومات عن « القبض على تجار آخرين بالمال الأسود». وقد يتأثر بها أفراد يشكلون مبادرات تناهض هذا السلوك المجرم بحكم القانون.

مالذي يجعلني متأكداً من أنني مصيب بشأن هذه القصة؟

لا بد للصحفي من أن يتحقق من صدقية معلوماته، وأن يجمع الأدلة والبراهين. فله في هذه الحالة أن يحصل على ملف التحقيق لدى الشرطة والمدعي العام – إذا أمكن – أو قرار المدعي العام أو قرار المحكمة في حال صدوره. كذلك يستطيع الصحفي أن يجمع شهادات مسجلة بإذن أصحابها لأفراد كانوا ضحية هذه الجريمة.

ماهي النقطة الأساسية في هذه القصة؟ مالذي أحاول قوله؟

عند الكتابة يطرأ هذا السؤال. كما أنه يسهم بشكل جيد في تكثيف الفكرة الرئيسية في القصة وتحديد مسارها من البداية وحتى النهاية (المقدمة، الجسم، الخاتمة). ويفضل أن تصاغ في جملة واحدة يكتبها الصحفي أمامه حتى يظل متذكراً لها. مثلاً (ضبط مال أسود في منزل يكشف أسلوباً جديداً في تروجه.. ويفضخ مرشحين).



ماهي الخلفية هنا؟

طبعاً كل حدث تسبقه سلسلة من الأحداث. وحتى تكتمل الصورة لدى المتلقي لابد من عرض الخلفيات للأحداث في القصة. وقد تكون في الحالة الافتراضية السابقة (القبض على شبكة من المتاجرين بالمال الأسود أمام أحد مراكز الفرز في الدائرة الانتخابية). أو (تنظيم العديد من حملات مناظرة للمال الأسود في الدائرة الانتخابية)

من هو أفضل شخص يتحدث عن القصة ؟

يسهم هذا السؤال في تمثيل الأطراف بشكل متوازن ومنصف، لا يغيب أحداً ويجسد الحيادية التي يطالب بها الصحفي، عبر تحديد من الأفضل في تقديم الحجج والمبررات وسرد القصة كوقائع وحقائق. فالأشخاص المشتبه بهم في دفع المال الأسود حتماً لهم مبرراتهم التي يجب أن تضمن في القصة ويترك الحكم للناس عليها. ويمكن الحصول عليها من ملف الدعوى. وكننتيجة لهذا السؤال، يظهر سؤال آخر يضمن قيم التوازن والإنصاف من هو الغائب عن هذه القصة؟ من لديه المزيد من المعلومات عن هذا؟ و من هم الآخرون الذين يجب أن أتحدث معهم؟.

هل القصة مبررة أخلاقياً؟

ويقصد هنا هل المصلحة العامة متحققة رغم الضرر الذي قد ينشأ للمرشحين والأشخاص المشتبه بهم؟ هل عندي هدف؟، ما هو هذا الهدف؟ هل فعلاً المصلحة العامة وتحقيق التغيير في حياة الناس أم الأضرار بالأشخاص؟. إذا كان هدفي المصلحة العامة واستطيع تبريره لزملائي، ستنشر القصة. لكن اعلم أنه ليس قرارك وحدك، فمجلس التحرير أو من يمثله (رئيس التحرير، أو مدير التحرير...) يجب أن يعاونوك في اتخاذ القرار. كذلك لا تنسى رأي القانوني في مؤسستك لحمايتك قانونياً. وأفضل تمرين على ذلك أن تقرأ هذه القصة لزميل أو صديق، وتنتظر ردة فعله، وهل نجحت في تبرير قصتك له أم لا؟.

قائمة تحقق للصحفي أثناء تغطية الانتخابات

يضع الصحفي/ة علامة (✓) في المربع في حال تنفيذ الخطوة:

- راجعت قانون الانتخاب والتعليمات والأنظمة المتعلقة به.
- اطلعت على المعايير الدولية الناظمة للانتخابات ومدى موافقة إجراءات الهيئة المستقلة للانتخاب لهذه المعايير.
- أفهم دوري في غرفة الأخبار والتغطية الانتخابية.
- قمت باستخراج بطاقة الاعتماد لتغطية الانتخابات.
- قمت بجمع المعلومات الكافية عن الدائرة الانتخابية التي أتولى تغطيتها.
- اطلعت على مدونة السلوك التي أعدتها مؤسستي، و/أو أي جهة معنية بتغطية الانتخابات.
- أعرف وأفهم قيم وأخلاقيات العمل الصحفي، وخطورة عدم الالتزام.
- المادة الصحفية التي أعدها تراعي الضوابط المهنية من شمولية وإنصاف، وحياد.
- استطلعت آراء كافة المصادر اللازمة للمادة ولم أغفل أي طرف.
- تحققت من المعلومات المنشورة على مواقع التواصل الاجتماعي، ولم أعتمدها كمسلمات.
- اتخذت التدابير اللازمة لضمان أمني الشخصي، عند اللزوم.



قائمة المراجع

- 01 الرابط Fairness-TheNewsManual.net-chapter56
http://www.thenewsmanual.net/Manuals20%Volume203%/volume57_3.htm
- 02 موقع شبكة الصحفيين الدوليين - IJNET الرابط:
<https://ijnet.org/ar/blog/284131>
- 03 من أجل انتخابات حرة ونزيهة، دليل الصحفي لتحسين التغطية الإعلامية للانتخابات في الديمقراطيات الناشئة. ليزا شنيونكر
- 04 إشكاليات التغطية الإعلامية للانتخابات، منى نادر.
- 05 ورقة عمل للزميل وليد حسني. الرابط:
<http://islahnews.net/139672.html>

مصادر إضافية:

- 01 الصحفي العالمي، ديفيد راندال، 2007
- 02 Herbert Zettle ,7 Video Basic
- 03 دليل التغطية الصحفية لقضايا حقوق الإنسان، معهد الإعلام الأردني، الباحثون: صدام أبو عزام، ياسين الحسان، عبد الكريم الوحش.
- 04 دليل الصحفي للتغطية الإعلامية للانتخابات ببيديا فور ميديا.
- 05 دليل رصد مشاركة المرأة في الانتخابات، من منشورات مكتب المؤسسات الديمقراطية وحقوق الإنسان (ODIHR) ، والتابع لمنظمة ألأمن والتعاون.
- 06 دليل الصحفيين التونسيين لتغطية الانتخابات، الهيئة العليا المستقلة للاتصال السمعي والبصري.
- 07 قل ولا تقل في مجال حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة.

مركز حماية وحرية الصحفيين

تأسس مركز حماية وحرية الصحفيين عام 1998 كمؤسسة مجتمع مدني تنشط في الدفاع عن الحريات الإعلامية في الأردن بعد سلسلة من الانتكاسات على الصعيد المحلي بدأت من إصدار قانون المطبوعات والنشر المؤقت في عام 1997 والذي وضع قيوداً متزايدة على الإعلام وتسبب في إغلاق العديد من الصحف.

ويعمل المركز من أجل صيانة الحريات وتجذير البناء الديمقراطي في الأردن والعالم العربي بالإضافة إلى احترام حقوق الإنسان و العدالة و المساواة و التنمية في ظل مجتمع منفتح مبني على أسس من الحوار واللاعنف. ويحافظ المركز على دور مستقل، شأنه شأن منظمات المجتمع غير الحكومية، ولا يدخل طرفاً في العمل السياسي بأي شكل من الأشكال، ولكن في سياق دفاعه عن حرية الإعلام والإعلاميين يتصدى المركز لكل السياسات والتشريعات والإجراءات التي تشكل قيوداً على حرية الإعلام.

و ينشط المركز كمؤسسة غير حكومية في العالم العربي من أجل تطوير حرية الإعلام وتعزيز قدرات واحتراف الإعلاميين، عبر برامج وأنشطة متخصصة، كما ويعمل مع الصحافة ومؤسسات المجتمع المدني على حماية البناء الديمقراطي واحترام مبادئ حقوق الإنسان.

رؤية المركز:

بناء وتعزيز الديمقراطية وعملية الإصلاح بما يدعم حرية التعبير والإعلام في العالم العربي وبما يكفل الالتزام بالمعايير الدولية لحرية الصحافة



رسالة المركز:

مركز حماية وحرية الصحفيين ، مؤسسة مجتمع مدني غير ربحية تسعى إلى الدفاع عن حرية الإعلام وتوفير الحماية للصحفيين العرب والتصدي للانتهاكات التي يتعرضون لها و تعمل على تطوير مهاراتهم المهنية وتمكينهم من الوصول الحر للمعلومات و تغيير وتطوير التشريعات التي تفرض قيودا على حريتهم وبناء بيئة سياسية واجتماعية وثقافية داعمة لإعلام حر ومستقل.

الأهداف الرئيسية للمركز:

- دعم حرية واستقلالية وسائل الإعلام والإعلاميين
- توفير الحماية للإعلاميين وأمنهم والتصدي للانتهاكات التي يتعرضون لها
- تعزيز مهنية واحترافية الإعلام والارتقاء بدوره في الدفاع عن الديمقراطية والحريات العامة والإصلاح
- تطوير البيئة التشريعية والسياسية والاجتماعية والثقافية الحاضنة للإعلام.



مركز حماية وحرية الصحفيين

Center for Defending Freedom of Journalists

عمان - شارع الجامعة الأردنية - بجانب وزارة الزراعة - شارع سعيد التميمي
صندوق البريد: 961167 عمان 11196 الأردن
الموقع الإلكتروني: www.cdfj.org
رقم الهاتف: 065160820
رقم الفاكس: 065602785



USAID
من الشعب الأمريكي

الأردن |



مركز حماية وحرية الصحفيين
Center for Defending Freedom of Journalists

fhi360
THE SCIENCE OF IMPROVING LIVES